

Distr.: General  
13 December 2010  
Arabic  
Original: English



## مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتتشرف بأن تحيل إليها طيه رسالة من معالي السيد هوشيار زبياري، وزير خارجية جمهورية العراق، بشأن وفاء العراق بالتزاماته في مجال نزع السلاح (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للعراق تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى  
رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود أن أشير إلى رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ورسالتي إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبشكل خاص رسالتي بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ التي أعربت فيها عن نية العراق تطبيق البروتوكول الاختياري لاتفاق الضمانات طوعاً إلى حين مصادقة مجلس النواب عليه. علماً أن هذا البروتوكول معروض حالياً على مجلس النواب لغرض المصادقة. كما أود أن أشير إلى رسالة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ والتي بينت فيها تعاون العراق الممتاز مع الوكالة، ورسالتي إلى الوكالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ والتي تم بموجبها تقديم إعلان العراق الأولي استناداً إلى المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي، وتقديم العراق لإعلانه للربع الثالث لسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. فضلاً عن ذلك فإن العراق قد وقع على مدونة سلوك لاهاي للحد من انتشار الأسلحة البالسيتية بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ وأصبح بذلك العضو الـ (١٣١) في المدونة. وانضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهو الآن عضو في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما اعتمدت حكومة العراق آليات محكمة للسيطرة على المواد مزدوجة الاستخدام وتم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بها. وقد وقع العراق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كما وافقت حكومة العراق على مشروع قانون الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. بموجب القرار ١٣٤ لسنة ٢٠١٠ وهو معروض الآن على مجلس النواب للمصادقة عليه. كما يسرني أن أشير إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ الذي رحب فيه بالخطوات التي اتخذها العراق في مجال الالتزام بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو مستمر في تعزيز هذا الالتزام استناداً إلى الفقرة التاسعة (هـ) من دستور العراق القاضية بـ "تحتزم الحكومة العراقية، وتنفيذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال".

إن العراق يتطلع إلى أن يفي مجلس الأمن بتعهداته المتقابلة في إنهاء القيود المتبقية المفروضة على العراق في مجال نزع السلاح، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٦٨٧ و ٧٠٧ لسنة ١٩٩١، بعد أن أوفى العراق بجميع التزاماته في هذا الصدد.

وتقبلوا فائق التقدير والاعتبار.

(توقيع) هوشيار زيباري  
وزير خارجية جمهورية العراق

---